● أخبار قصيرة

باكستان.. ٣٠٠ قتيل في فيضانات بسبب الأمطار الغزيرة

أدّت فيضانات بسبب الأمطار الغزيرة شمالي باكستان إلى مقتل ٣٠٠ شخص على الأقل، في تلال وجبال إقليم خيبر بختون خوا، وفق ما أفاد به مسؤولون باكستانيون لوكالة «رويترز».
وقال مسؤولو إنقاذ، إنّه جرى نقل أكثر من ٢٠٠٠ شخص في منطقة سوات، إلى مناطق أكثر أماناً بعد أن فاضت أنهار على جانبيها.
وتحطّمت طائرة هليكوبتر كانت تحمل إمدادات إغاثة للمتضررين من الفيضانات في باجور، القريبة من الحدود مع أفغانستان، بسبب سوء الأحوال الجوية، الأمر الذي أدّى إلى مقتل أفراد طاقمها الـ٥.
وفي الأسابيع القليلة الماضية، لقي مئات الأشخاص حتفهم في باكستان، حيث شهدت البلاد هطول أمطار أكثر من المعتاد في موسم الأمطار الموسمية الحالي، مما أدى إلى جرف طرق ومبانٍ.
وإزاء الأوضاع التي شهدتها باكستان بفعل الأمطار، ترّأس رئيس الحكومة شهباز شريف اجتماعاً طارئاً من أجل بحث حالة الفيضانات، بحسب ما أعلنه بيان صادر عن مكتبه.

للمرة الأولى منذ عام ٢٠٢٠.. وزير الخارجية الصيني يزور الهند

أعلنت وزارة الخارجية الصينية أنّ الوزير وانغ يي سيزور الهند للمرة الأولى منذ ٥ سنوات، من الاثنين إلى الأربعاء، وذلك من أجل إجراء محادثات حول الحدود المتنازع عليها في جبال الهيمالايا.
ووفق وكالة «رويترز»، يُعدُّ هذا الاجتماع الثاني من نوعه منذ الاشتباك الذي وقع بين القوات الهندية والصينية على الحدود.
كذلك، من المقرّر أن يلتقي رئيس الحكومة الهندي ناريندرا مودي الرئيس الصيني شي جين بينغ، في نهاية هذا الشهر، خلال زيارته الصين.
وهذه الزيارة المرتقبة له هي الأولى منذ سبع سنوات، إذ سيحضر قمة منظمة شنغهاي للتعاون، وهي تكتّل أمني إقليمي.
ويأتي ذلك بينما تشهد العلاقات بين الدولتين تحسّناً ملحوظاً، منذ التوصّل إلى اتفاق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بشأن تسيير دوريات على حدودهما في جبال الهيمالايا.
وقد خفّف ذلك من حدة المواجهة، التي استمرت خمسة أعوام، وأضرّت بالتجارة والاستثمار والسفر الجوى.

بعد نشر الحرس الوطني الامريكي

واشنطن تحت المجهر.. هل يتحول الأمن إلى أداة سياسية؟

الوفاق/ في قلب الولايات المتحدة، حيث تُصاغ السياسات وتُتخذ القرارات التي تهزّ العالم، شهدت العاصمة واشنطن حدثاً لافتاً في أغسطس/آب ٢٠٢٥: نشر ٨٠٠ عنصر من الحرس الوطني بأمر مباشر من دونالد ترامب. هذا القرار، الذي جاء في سياق ما وصفه الرئيس بـ«حملة لاستعادة القانون والنظام»، أثار جدلاً واسعاً بين مؤيديه الذين رأوا فيه خطوة حاسمة ضد الجريمة، ومعارضيه الذين اعتبروه استعراضاً سياسياً يتجاهل الحقائق على الأرض.

لكن ما الذي دفع الإدارة الأميركية إلى اتخاذ هذا القرار؟ وهل فعلاً تعاني واشنطن من انفلات أمني يستدعي تدخل الحرس الوطني؟ أم أن الأمر يحمل أبعاداً سياسية أعمق تتجاوز مجرد حفظ الأمن؟ ما هي تفاصيل هذا الحدث، وما هي تداعياته المحتملة على الداخل الأميركي وعلى صورة الولايات المتحدة في الخارج.

خلفية القرار.. بين الأرقام والادعاءات

أعلن البنتاغون أن جميع عناصر الحرس الوطني البالغ عددهم ٨٠٠ تم حشدهم ضمن «فرقة العمل المشتركة دي سي»، بهدف دعم شرطة العاصمة وشركاء إنفاذ القانون الفدراليين. الناطقة باسم البنتاغون، كينغسلي ويلسون، أكدت أن هذه القوات ستقوم بتأمين المعالم وتسيير دوريات لضمان سلامة المجتمع، لكنها لن تقوم بعمليات اعتقال أو تفتيش، بل ستكتفي بالردع البصري واحتجاز الأفراد مؤقتاً في حال وجود خطر وشيك.
لكن المفارقة تكمن في أن هذا التحرك جاء في وقت تشير فيه بيانات شرطة واشنطن إلى تراجع في معدلات الجرائم العنيفة بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. فهل كان هناك فعلاً حاجة أمنية ملحّة؟ أم أن القرار يحمل في طياته رسائل سياسية موجهة للداخل الأميركي؟

ترامب بين الأمن والرمزية

منذ توليه الحكم، اعتمد ترامب خطاباً صارماً تجاه ما يصفه بـ«الفوضى في المدن التي يسيطر عليها الديمقراطيون». واشنطن، التي تُدار محلياً من قبل مجلس مدينة ذي أغلبية ديمقراطية، كانت دائماً في مرمى انتقاداته، خاصة فيما يتعلق بالجريمة والتشرد وسوء الإدارة المالية.
نشر الحرس الوطني في العاصمة، التي لا تخضع لحاكم ولاية بل للرئيس مباشرة، يُعد خطوة رمزية قوية. فهي تعكس قدرة الرئيس على فرض سيطرته الفدرالية دون الحاجة إلى موافقة محلية، كما حدث سابقاً في لوس أنجليس عندما أُرسلت قوات لمواجهة اضطرابات مرتبطة بالهجرة غير النظامية.
لكن هذه الرمزية لا تخلو من المخاطر. فالتدخل الفدرالي في شؤون المدن يُنظر إليه من قبل البعض على أنه انتهاك لمبدأ الحكم المحلي، وقد يُفسر على أنه محاولة لتسييس الأجهزة الأمنية واستخدامها كأداة انتخابية.

هل فعلاً واشنطن في خطر؟

وفقاً لبيانات شرطة العاصمة، فإن معدلات الجرائم العنيفة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في العامين الماضيين، بعد أن كانت قد ارتفعت في أعقاب جائحة كوفيد. هذا التراجع يُعزى إلى جهود محلية في تعزيز الأمن المجتمعي، وتوسيع برامج الوقاية، وتحسين التنسيق بين الشرطة والمجتمع المدني.
وبالتالي، فإن تبرير نشر الحرس الوطني على أساس «مكافحة الجريمة» يبدو متناقضاً مع الواقع الإحصائي. بل إن بعض المحللين يرون أن هذا القرار قد يُسهم في توتير الأجواء، خاصة إذا ما تم استخدام القوات في مواجهة احتجاجات أو تجمعات سلمية.

البعد القانوني والدستوري: من يملك القرار؟

في معظم الولايات الأميركية، يتبع الحرس الوطني لحاكم الولاية، ولا يمكن نشره فدرالياً إلا بموافقة الحاكم أو بقرار رئاسي في حالات الطوارئ القصوى. لكن في واشنطن، الوضع مختلف. فالعاصمة لا تُعد ولاية، بل منطقة فدرالية، ما يمنح الرئيس صلاحيات مباشرة على قوات الحرس الوطني فيها. هذا الوضع القانوني الفريد يجعل من واشنطن ساحة اختبار لصلاحيات السلطة التنفيذية. فبينما يُنظر إلى نشر القوات في الولايات على أنه تدخل استثنائي، فإن نشرها في العاصمة يُعد قانونياً، لكنه يثير تساؤلات حول مدى احترام الإدارة الفدرالية لاستقلالية المؤسسات المحلية.

ما الذي دفع الإدارة الأميركية إلى اتخاذ هذا القرار؟ وهل فعلاً تعاني واشنطن من انفلات أمني يستدعي تدخل الحرس الوطني؟ أم أن الأمر يحمل أبعاداً سياسية أعمق تتجاوز مجرد حفظ الأمن؟

قرار ترامب؛ أول تدخل ضد رغبة السلطات المحلية

نشر الحرس الوطني في المدن الأميركية ليس بالأمر الجديد. فقد شهدت الولايات المتحدة مثل هذه التدخلات في أوقات الأزمات، مثل احتجاجات الحقوق المدنية في الستينيات، واضطرابات لوس أنجليس في ١٩٩٢، وأحداث الشغب في مينيابوليس عام ٢٠٢٠.
لكن ما يميز قرار ترامب هو أنه يُعد أول تدخل ضد رغبة السلطات المحلية منذ عام ١٩٦٥، ما يعكس تصعيداً غير مسبوق في العلاقة بين الحكومة الفدرالية والإدارات المحلية. هذا التصعيد قد يُعيد إلى الأذهان أجواء الانقسام السياسي الحاد الذي شهدته البلاد في مراحل تاريخية سابقة.

التداعيات المحتملة.. الأمن أم الاستقطاب؟

نشر الحرس الوطني في واشنطن قد يُسهم في تعزيز الأمن الظاهري، لكنه يحمل في طياته مخاطر سياسية واجتماعية. فمن جهة، قد يشعر المواطنون بالطمأنينة لوجود قوات إضافية في الشوارع. ومن جهة أخرى، قد يُنظر إلى هذا الوجود على أنه تهديد للحريات المدنية، خاصة إذا ما تم استخدامه لقمع الاحتجاجات أو فرض قيود على التجمعات. كما أن هذا القرار قد يُسهم في تعميق الانقسام السياسي بين الجمهوريين والديمقراطيين، ويُغذي خطاب الاستقطاب الذي بات يهيمن على المشهد الأميركي. فبينما يرى البعض في ترامب «رجل القانون والنظام»، يراه آخرون «رئيساً يستخدم القوة لتحقيق أهداف سياسية».

هل نحن أمام تحول في مفهوم الأمن الأميركي؟

التحول في استخدام الحرس الوطني من أداة لمواجهة الكوارث الطبيعية إلى وسيلة لضبط الأمن الداخلي يُعد مؤشراً على تغير في مفهوم الأمن القومي الأميركي. فبدلاً من التركيز على التهديدات الخارجية، باتت الإدارة الأميركية تُولي اهتماماً متزايداً لما تعتبره «تهديدات داخلية»، سواء كانت احتجاجات، أو جرائم، أو حتى سياسات محلية لا تتماشى مع توجهات البيت الأبيض.
هذا التحول قد يُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، ويطرح تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية الأميركية، وحدود السلطة التنفيذية، ودور المؤسسات الأمنية في المجتمع المدني.

هل يعكس القرار صراعاً بين رؤيتين لأميركا؟

نشر ٨٠٠ عنصر من الحرس الوطني في شوارع واشنطن ليس مجرد إجراء أمني، بل هو حدث سياسي بامتياز. فهو يعكس صراعاً بين رؤيتين لأميركا؛ واحدة ترى في القوة وسيلة لحفظ النظام، وأخرى تؤمن بالحوار والمؤسسات المحلية.
في النهاية، يبقى السؤال الأهم: هل يُمكن تحقيق الأمن الحقيقي من خلال نشر القوات؟ أم أن الأمن يبدأ من معالجة الأسباب الجذرية للجريمة، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، واحترام التعددية السياسية؟
واشنطن، العاصمة التي لا تنام، ستبقى تحت المجهر. وما يحدث فيها اليوم قد يُحدد شكل أميركا غداً.

بعد لقاء ترامب وبوتين؛

قادة أوروبيون: الخطوة التالية إجراء المزيد من المحادثات بمشاركة زيلينسكي

قال قادة أوروبيون في بيان إن الخطوة التالية بعد لقاء ترامب وبوتين هي إجراء المزيد من المحادثات بمشاركة الرئيس الأوكراني زيلينسكي، مؤكدين رفضهم لـ «تغيّر الحدود الدولية».
وأكّد القادة الأوروبيون، في بيان صدر يوم السبت، أنّ دعمهم لأوكرانيا سيتواصل، رافضين ما أسموه «تغيّر الحدود الدولية عبر القوّة»، معتبرين أنه «لا يمكن لروسيا أن تستخدم حق النقض ضد مسار أوكرانيا نحو الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو».
من جانبه، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه من الضروري مواصلة دعم أوكرانيا والضغط على روسيا، مضيفاً أن فرنسا ستعمل مع الولايات المتحدة والشركاء في «تحالف الراغبين» – الذي سيجتمع قريباً - لإحراز تقدم في مسار السلام الدائم مع ضمانات أمنية.
كما أشادت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجا ميلوني بنتائج قمة ألاسكا. ورحب رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر باستعداد الولايات المتحدة لتقديم ضمانات أمنية قوية لأوكرانيا في إطار أي اتفاق لوقف الحرب، وذلك بعد التحدث مع دونالد ترامب وشركاء أوروبيين.
وقال في بيان «هذا تقدم مهم، وسيكون حاسما في ردع (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين عن العودة للمطالبة بالمزيد». وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت، في وقت سابق يوم السبت، أن ترامب اتصل برئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين، وزعماء أوروبيين، لإطلاعهم على نتائج قمة ألاسكا. في حين قال البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي أجرى محادثات مع قادة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، عقب مكالمة طويلة مع زيلينسكي. وتأتي هذه المشاورات في أعقاب قمة ألاسكا، التي أعلن ترامب، بعيدها، الاقتراب من اتفاق مع روسيا، لكنه أشار إلى أن الاتفاق يتطلّب مشاركة الأوروبيين.

ووقف تسليح الكيان الصهيوني

أكثر من ٧٠ كنيسة بروتستانتية تطالب بالاعتراف بفلسطين

دعت إدارات ٧٣ كنيسة بروتستانتية في هولندا، الحكومة إلى الاعتراف بدولة فلسطين ووقف إرسال شحنات الأسلحة إلى كيان العدو الصهيوني، في موقف وصفته الصحافة المحلية بـ«المبادرة الإنسانية».
ونشرت صحيفة «تراو» الهولندية، العريضة التي وقعها قادة الكنائس، والتي طالبت أيضاً الحكومة المؤقتة في لاهاي بالضغط على كيان العدو لفرض وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة، ووقف العنف في الضفة الغربية، والإفراج المتبادل عن الأسرى.
ونقلت الصحيفة عن كارولين جيسبرز، صاحبة المبادرة، أنّها «لطالما شعرت بالقلق إزاء الوضع في غزة، لكن تجويع كيان العدو لسكان القطاع كان اللحظة الفارقة التي دفعتها إلى التحرك».
وأكدت أنّ «اعتراف هولندا بالدولة الفلسطينية ليس قضية سياسية بل إنسانية، وأن الدولة المستقلة شرط لا غنى عنه لحياة آمنة للشعب الفلسطيني».
ويأتي هذا النداء في ظل تزايد المواقف الأوروبية المطالبة بالاعتراف بفلسطين، إذ أعلنت دول بينها فرنسا وأستراليا اعترافها الاعتراف بالدولة الفلسطينية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر المقبل. ويواصل الاحتلال، بدعم أميركي، ارتكاب مجازر في غزة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، شملت القتل والتجويع والتدمير والتهجير، في تحدٍّ للنداءات الدولية وأوامر محكمة العدل الدولية بوقف الحرب.